قراءة في اقتراح الشيخ غلام الله محمد صاحب الطريقة الشاذلية الدرقاوية حول فصل الدين عن الدولة سنة 1930م .

A reading of the proposal of Sheikh Ghulam Allah Muhammad, author of the Shadhili Order of Al-Darqawi, on the separation of religion from the state in 1930 .

عبد القادر ولد أحمد

جامعة ابن خلدون ، تيارت (الجزائر) ، ouledahmedake@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/05/06 تاريخ القبول: 2022/05/30 تاريخ النشر: 2022/06/30

الملخص:

الشخصيات الدينية الجزائرية المرتبطة بالزوايا والطرق الصوفية متعددة بتعدد وتنوع المواقف ووسائلها التي اتخذتها الشخصيات المرابطية نحو مجموعة من القضايا المتعلقة بمصير المجتمع الجزائري خاصة في فترة الاحتلال الفرنسي ، لأنها لعبت دورا مهما نحو مجموعة من القضايا الدينية والتعليمية وحتى السياسية التي كانت الإدارة الفرنسية تريد فرضها وتطبيقها على المجتمع الجزائري ، ولعل شخصية غلام الله محمد من الشخصيات الدينية المهمة التي تصدت للإدارة الفرنسية ومشاريعها التي سنتها ضد المجتمع في هذه الفترة .

الكلمات المفتاحية: غلام الله محمد ، الطرق الصوفية ، الدرقاوية ، الشاذلية ، الإدارة الفرنسية .

Abstract:

Algerian religious figures associated with Sufi angles and paths are numerous with the multiplicity and diversity of positions and means taken by the Almoravid personalities towards a group of issues related to the fate of Algerian society, especially during the period of the French occupation, because they played an important role towards a group of religious, educational and even political issues that the French administration wanted to impose and apply on Algerian society, and perhaps the personality of Ghulamullah Muhammad is one of the important religious figures who confronted the French administration and its projects that it enacted against society in this period.

Keywords: Aghlam Allah Muhammad, the Sufi Orders, Al-Darqawi, Al-Shadhili, Al-Zawiya, the French Administration.

مقدمة :

إن الحديث عن الزوايا والطرق الصوفية وما قدموه في مسار تاريخ الجزائر ،حتما يقودنا الحديث إلى شيوخ ومرابطي وأعلام الزوايا والطرقية ، فشخصية التي بين أيدينا واكبت حقيقة تاريخية هامة وهي فترة الاستعمار الفرنسي من جهة ،وفترة التي كان فيها الشعب الجزائري يعرف أن شيوخ الزوايا والطرقية هم السلطة الدينية والروحية له ، وحتى وان كانت تقلصت نوعا ما بعد ظهور قانون الجمعيات 1901م ،ولكنه عاش فترة ظهور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من جهة أخرى ، وبحكم المناصب الإدارية التي تقلدها فكانت تجربته وسمعته من العوامل الأساسية التي أراد من خلالها تقديم وجهته ونظرته كاقتراح لتعديل قانون فصل الدين عن الدولة الذي ظهر في 24 سبتمبر 1907م الذي وضع الشعب الجزائري أمام امتحان صعب في حياتهم وشؤونهم الإسلامية .

نص الرسالة (A.N.O.M 2U/7) بالفرنسية ، النسخة بالعربية أنظر/ (جريدة البلاغ ، 1930،ع154):

اقتراح

قدمه الفاضل السيد غلام الله محمد

شيخ زاوية سيدي عدة والعضو بالقسم العربي بالمجلس

النيابات المالية الجزائرية والعضو بالمجلس

العمومي والمجلس البلدي(تيارت)

في مسألة فصل الدين عن الحكومة فيما يخص الديانة الإسلامية وصيانة الجوامع والمساجد وإدخال التعليم الديني بها بترتيب يضمن لها الحياة إن شاء الله.

طبع بمطبعة جول كربونيل في الجزائر

ســـــــــــنة 1930

1 ـ نص الاقتراح

الحمد لله وبالله سبحانه التوفيق

بعد النظر والتأمل في قانون الدولة *الجمهورية الفرنسية* المؤرخ في يوم 24 سبتمبر 1907 وشريعتها المؤرخة يوم 9 ديسمبر 1907 المدرج في الجريدة الرسمية المعلمة بعدد 1853 القاضيان بفصل الدين عن الحكومة فظهر من ذلك التحرير إنها انفصلت عن الدين الذي كانت تعتنقه مثل الكتوليكية والبروتيستانية

الذين هما دينها الأصلي ويلحق به الدين الإسرائيلي لأن معتنقيه كلهم متجنسون بالجنسية الفرنسوية وأما دين الإسلام فهو مرتبط بالمسلمين ماديا واقتصاديا ملازما تحركاتهم وسكناتهم لا ينفك عنه إلا من خرج وتجنس بغير جنسيته، وإن دولتنا الفرنسوية لا اعتناق لها به سابقا ولا ارتباط لها معه حتى يصدق عليه انفصالها عنه وإبقاؤه تحت يد الجمعيات إذ لا يستحسن إبقاءه تحت يد غير يد الدولة لنظرها في شئون معتنقيه وهو من جملة شئونهم من حيث أنه لا ينفك عن مادياتهم واقتصادهم كما ذكرناه فعلى هذا أنني أرجوا من دولتنا الفخيمة أن تنسخ من قانون 1907 وشريعتها دين الإسلام وتخصه بقانون سنة 1930 إمتنانا منها على مسلمي الجزائر بمناسبة العيد المئوي وتجعله الدولة تحت نظرهم من جملة أمور المسلمين الوطنيين الجزائريين ينظر فيه الولاة والنواب أعني نواب المجلس البلدي والمجلس العمومي والمجلس المالي والبرلماني إن صحت النيابة فيه لمسلمي الجزائر وديوان العمالة وديوان الولاية العامة والحكم العسكري في ترابه إن تقرر هذا الذكر لكم كيفية الترتيب فيه.

يجب أن يكون في كل مسجد بلدة كثير السكان مفتي ومدرس وإمام ثاني ومؤذن وأربعة حزابة وكناس ومراقب، وفي كل مسجد بلدة قليلة السكان إمام ومدرس ومؤذن وأربعة حزابة وكناس ومراقب ولا بأس بأن يقوم المفتي أو الإمام بوظيفته المدرس وتزاد له نصف أجرته والتدريس لا بد أن يكون في اللغة والدين ولا فرق فيه بين المتعلم الصغير والكبير المترشح للمدارس الثلاثة أو لغيرها اعني يكون التدريس عام مطلقا من غير تقييد وأهل هذه الوظائف يستحقونها بواسطة الامتحان وكذلك تنعقد له لجنة مركبة من علماء وطنيين أحرار غير موظفين بأي وظيفة كانت ويرأسها مدير أمور المسلمين الوطنيين أو نائبه في كل عام بالعاصمة ويرشحون أنفسهم من يطنون أنهم أهلا للوظيفة من وظائف الدين بشرط أن يكون المترشح وطنيا فقط سواء حصل قراءة العلم في الوطن الجزائري أو خارجها كالأزهر والزيتونة والقرويين والذي يحوز شهادة يقيد في ديوان الولاية العامة بترتيب الأول فالأول وعند إشغار الوظيفة يقدم طلبة من تحت الشهادة بواسطة مفتي فسمه وإن كثر الطلب يعتبر الأول الموافق للترتيب المذكور فإن صح هذا وعمل، بمقتضاه تدعو اللجنة موظفي الدين القدماء فمن حاز منهم الشهادة يبقى في وظيفته لأن الوظائف الدينية في دين الإسلام جهلها يضر بالدين كالإمام مثلا إن جهل شروط الإسلام تبطل الصلاة خلفه في هذا السبب إن كان الإمام السابق جاهلا بشروط الصلاة يعزل من منصبه ويقدم غيره من هو أعلم منه ليصح دين المتدينين المسلمين تحت راية دولتهم الفخيمة التي كتبت على نفسها المحافظة على المسلم الوطني ودينه وإن ثبت ثبوتا شرعيا مما نص عليه الشارع بعدم صحت إمامته يعزل عاجلا ومن تمام المحافظة تعين الدولة مفتيا وإماما وعالما حرا يتفقدون المساجد ووظائفها مرتين في السنة مرة شهر جانفي ومرة شهر جوان وعند تمام تفقدهم يحررون ما وجدوه ويقدمونه لدى العمالة وعامل العمالة يقدمها لدى الوالي العام ومن وجده مخلا بوظيفته يعزل ويسمى غيره مرفوعا من الترتيب المفيد في السجل لدى الولاية العامة وأولئك المتفقدون

يكونون بالقرعة في كل سنة ويسمى هذا القانون عام1930 بمناسبة العيد المأوي.

هذا الذي خطر ببالي أقترحه عليكم أيها السادات متأملا منكم الموافقة عليه معتقدا فيه إصلاح دين مسلمي الجزائر ترضاه علماء العلماء وعقلاؤها الخاليون من الأغراض الشخصية ويكون من إمتنانات الدولة على مسلمي الجزائر في مضي مئة سنة لهم.

كما يضاف إلى ذلك احترام إثني عشر يوما من السنة وهي أيام المواسم الخيرية فلا يكن فيها خدمة للمسلمين المستخدمين في اي إدارة كانت من إدارات الحكومة وفي مكاتب الشركات وأعوان الشرع بالاختلاف أصنافهم ولا يدعى أي مسلم للجالس الشرعية كمجلس قاضي الصلح أو المطلب الأول أو مجلس التأديب أو مجلس الجنايات أو لحضور التجنيد وهم:

- تاسع يوم وعاشر يوم من محرم الحرام رأس السنة القمرية الهجرية.
- الحادي عشر والثاني عشر والتاسع عشر من ربيع الأنوار وغرة شوال ويومين بعده أي عيد الفطر.
- والتاسع والعاشر والحادي عشر من شهر ذي الحجة.

هذه الأيام المواسم يجب احترامها وتعطيل الخدمة فيها كالأيام مواسم غيرها .

ولنا فيكم الأمل المرجو ولكم النظر العام والسلام.

(قمنا بكتابة نص الرسالة كما هو موجود فيها)

2 ـ تحليل مقترح الرسالة :

صاحب الرسالة " الاقتراح" : السيد الشيخ غلام الله محمد .

المكان والزمان : الجزائر ، تيارت ، 1930 م .

موضوعها : مسألة فصل الدين عن الحكومة فيما يخص الديانة الإسلامية وصيانة الجوامع والمساجد وإدخال التعليم الديني بها بترتيب يضمن لها الحياة.

ـ احتوت الرسالة على 07 صفحات باللغة العربية و الفرنسية ، وهي على شكل كتيب صغير.

ـ طبع هذا الكتيب الصغير في سنة 1930م ، من طرف مطبعة جول كربونيل في الجزائر "العاصمة".

ـ اشتملت على : ـ الواجهة ـ الحمد والثناء ـ تقديم حول قانون فصل الدين عن الدولة ـ الاقتراح ومضمونه ـ التشكرات .

يقول أنها من خلال هذا القانون يظهر أن الدولة الفرنسية انفصلت عن الدين الذي كانت تعتنقه مثل : الكاثوليكية والبروتسيتانية اللذين هما دينها الأصلي ومعه الدين الإسرائيلي، لأنهم كلهم ذوي جنسية فرنسية ماعدا الإسلام فهو يخص المسلمين ويرتبطون به ، والدولة الفرنسية أصلا لا علاقة لها به من قبل أو من بعد ،فهو يرفض أن يبقى الدين بيد الجمعيات يجب على الدولة الفرنسية تتكفل به .

لذا أقترح من قانون 1907م والدين الإسلامي يطبق عليه قانون سنة 1930م ،خاصة مع هذه المناسبة "100 عام من الاحتلال " وتجعله تحت نظر نواب المجلس البلدي والمجلس العمومي والمجلس المالي والبرلماني أن صحت النيابة فيه لمسلمي الجزائر .

الاقتراح:

ـ بلدية كثير السكان : مسجد ،مفتي ،مدرس ،وإمام ثاني ،مؤذن ،04حزابة ،وكناس ،ومراقب .

ـ بلدية قليلة السكان : مسجد ،إمام ،مدرس ،مؤذن ،04حزابة ،كناس ،مراقب ،المفتي أو الإمام يمكن لهما التدريس بزيادة نصف أجرته .

ـ التدريس يشمل : اللغة والدين ،والتدريس يكون عاما مطلقا للجميع بدون تقييد .

ـ الالتحاق بمهنة التدريس لابد ان يكون بواسطة امتحان ، حيث تنعقد له لجنة تتكون من علماء وطنيين أحرار غير متوظفين بأي وظيفة ، يرأسها مدير أمور المسلمين الوطنيين أونائبه في كل عام بالعاصمة . وشروط الالتحاق بالامتحان هي ان يكون المترشح جزائري فقط ، درس في الجزائر أو غيرها كالأزهر أو الزيتونة أو القرويين ، وتكون النتائج بالترتيب الأول فالأول .

ـ الإمام الجاهل يعوض بأخر .

ـ ولابد أن تكون مراقبة للمساجد مرتين في السنة "جانفي وجوان " من طرف لجنة تعينها الحكومة الفرنسية تتكون من : مفتي ، إمام ، عاما حرا .

مع احترام: 12 يوما من السنة وهي :

ـ أيام المواسم الخيرية التي لا يكون فيها العمل للمسلمين المستخدمين ، في أي إدارة كانت من إدارات الحكومة وفي مكاتب الشركات ، وأعوان الشرع باختلاف أصنافهم .

ـ يوم عاشوراء ويوم محرم رأس السنة القمرية الهجرية .

ـ 11،12 ،19، من ربيع الأنوار وغرة شوال ويومين بعد عيد الفطر .

ـ 9، 10، 11، من ذي الحجة .

هذه المواسم يجب احترامها وتعطيل الخدمة فيها كالأيام ومواسم غيرها .

وقامت جريدة البلاغ في عددها 154 بالتعليق على ما جاء في هذا الاقتراح، حيث تم تقديم الشكر والامتنان للأستاذ غلام الله خاصة التشكرات القلبية على اهتمامه بديانة قومه من الاعتناء الوافي ، وأن يكون له يد العون من زملائه لأن المسألة تستحق الاهتمام ، ووصلت إلى نتيجة وهي إما أن تأخذ الحكومة الفرنسية وتتولى زمام الأمور وتتصرف في شؤون الدين الإسلامي والعناية به وبأهله ، وهي قادرة على ذلك وإما إبقاء المساجد والتعاليم الدينية على الحالة الراهنة ، لاهي للحكومة ولا للجمعية وعليه هذا الوضع يؤدي بالتأثير السلبي عل حياة الأمة الدينية وفي حالة فوضى ، ونرى أن على أعضاء المجلس المالي الكرام أن يعطو المسألة حقها بأشد الاهتمام لا ترى البلاغ فخامة الحكومة إلا المساعدة لهم ، في شأن ما يحفظ قوام الديانة الإسلامية وللمسلمين الجزائريين في المستقبل خاصة بمناسبة احتفالها المئوي ، والله المستعان وعلى الله فليتوكل المؤمنون (جريدة البلاغ ، 1930،ع154) .

3 ـ موقف النخبة الإصلاحية :

وسعت النخبة الإصلاحية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى التصدي لأهداف الإدارة الفرنسية التي تسعى للوقوف أمام مسألة استقلالية الدين الإسلامي لأنها تدرك أهمية النشاط الإصلاحي الذي ينعكس على الأوضاع الداخلية للجزائريين بالإيجاب ، وكما هو معلوم الإدارة الفرنسية في هذه الفترة تعرف أهمية الدين الإسلامي و مامدى تأثيره في تغيير سلوكيات الجزائريين خاصة في توعية الأمة وتوجهاتها السياسية (تريعة ، 2017،ص 319).

وأمام هذا الموقف رأت النخبة الإصلاحية أنها لابد أن تعمل على(تريعة ، 2017،ص 320):

ـ القيام بالإصلاح الديني الذي يمثل أهم مرجعياتها .

ـ أن توظف كل الوسائل من أجل إعادة هذا الحق.

ـ إجبار فرنسا على عدم التدخل في الدين والابتعاد في سياستها عن هذا الموضوع .

ـ التقليل من صلاحيات فرنسا اتجاه الدين الإسلامي بمؤسساته الثقافية والدينية المختلفة .

وفرنسا عملت على خلق عدة مشاكل بين رجال الإصلاح من جمعية علماء المسلمين والموظفين الدينيين من جهة ولا ننسى الإصلاحيين من جمعية العلماء والطرقيين من جهة أخرى ، وأصبح كل طرف يرى نفسه أحق بتسيير المؤسسات الدينية في الجزائر ، وعليه هذا الصراع والتنافس كان في صالح الإدارة الفرنسية لبقاء الوضع كما هو وتعمل على تسيير وتنفيذ مخططاتها المختلفة التي من خلالها السيطرة على الوضع الداخلي للجزائر أمام ظهور تيارات سياسية وثقافية جديدة على الساحة الوطنية (تريعة ، 2017،ص 321).

وطالبت النخبة الإصلاحية الإدارة الفرنسية بضرورة الابتعاد عن التدخل في الشؤون الخاصة بالمسلمين الجزائريين ، وذلك أن الأمور المتعلقة بالدين والخاصة بالمسلمين أو المسألة الدينية فإنها تخص المسلمين فقط دون غيرهم مثلا كالإفتاء والقضاء الشرعي وإدارة المساجد وتعيين الموظفين وغيرها من أمور أخرى (تريعة ، 2017،ص ص 314 315) .

وعليه رجال الحركة الإصلاحية بذلوا كل الجهود في هذا الوقت لإصلاح المجتمع والوضع السائد ، حيث كانت لديهم رؤية إصلاحية مفادها أن الدين أهم المقومات الأساسية للأمة لذا وجب الدفاع عنه ، والحفاظ على مكتسباته ، والوقوف ضد الإدارة الفرنسية التي ترى من الضروري السيطرة على الدين الإسلامي (تريعة ، 2017،ص 316).

4 ـ لمحة عن شخصية غلام الله محمد :

هو الشيخ محمد بن الحاج محمد الكبير بن عدة بن غلام الله خلف عمه أحمد بن عدة ابن غلام الله المتوفي في 03/ ماي /1902م شيخ جمعية أولاد سيدي عدة بدوار بلدية أولاد لكرد (A.N.O.M 2U/7)، أيضا / (جريدة البلاغ ، 1930،ع154) ، اهتم الشيخ بتأسيس زوايا بالمنطقة منها الزاوية التي افتتحها سنة1912م لتعليم القران الكريم ،حيث استقدم لها مدرسين لتعليم الفقه وعلوم اللغة العربية ،التقى بالشيخ عبد الحميد ابن باديس سنة 1931م بمدينة غليزان ، كما استقبل رئيس جمعية العلماء المسلمين بزاوية تيارت توفي سنة 1942م (مفلاح،2013،ص225) ، وعن الشيخ المؤسس الحقيقي للطريقة الشاذلية الدرقاوية الشيخ عدة بن غلام الله يقول عنه المؤرخ أبو القاسم سعدالله" ومن شخصيات الطريقة الدرقاوية عدة بن غلام الله ، الذي لم يظهر كمحارب ، ولكنه ظهر كشخصية دينية علمية ذات وزن كبير ،وهو عدة بن الموسوم بن غلام الله البوعبدلي، وكان شاذلي الطريقة شريف النسب كما قيل ،وينتسب إلى إدريس ،ولد عدة سنة 1202هـ قي بطحاء الشلف " (سعدالله،1998،ص116)، حفظ القران الكريم ، ودرس التوحيد واللغة ، والحديث والفلك على يد محمد بن عبد الرحمن شيخ الطريقة الطيبية، أثناء تواجدة بمازونة ، أخذ الفقه على الشيخ أبي طالب المازوني، اهتم بالتدريس والإمامة وانظم إلى الطريقة الرحمانية عن طريق والدة ،كما أخذ الطريقة القادرية على عبد القادر بن الأحول(بونقاب ،2016 ،س384)، أما نسبه بالدرقاوية فيتصل بالشيخ مولاي العربي الطويل عن مولاي العربي الدرقاوي شيخ الدرقاوية (بونقاب

،2016 ،س384)، توفي سنة 1283هـ عن نحو 80 سنة، وتعرف زاويته بزاوية أولاد الأكراد ، ترك تلاميذ أصبحوا من أصحاب الطرق الصوفية والزوايا، منهم محمد الموسوم بقصر البخاري، وابن عبد الله بن عبد القادر بمعسكر ،محمد الشرقي بالعطاف ، ومحمد بن أحمد باندات (سعدالله ،1998،ص ص117،116).

الشيخ غلام الله محمد شارك في انتخابات المجالس العامة 1925م ، حيث كانت عمالة وهران مقسمة إلى 09 دوائر وهي :

دائرة وهران ،ومعسكر ،سعيدة ،مستغانم ،عين كارمان "واد رهيو"، تيارت، سيدي بلعباس ، تلمسان ، رمشي "مونطانياك " ، ولهذه الدوائر والمقاطعات انتخاب شخص واحد "نائب واحد " يمثلها في المجلس العام لعمالة وهران لمدة 06 سنوات ويجدد نصفهم كل 03 سنوات، جرت هذه الانتخابات في 11أكتوبر1925م،حيث تقدم لها غلام الله محمد وهو مستشار سابق ومندوب مالي وشيخ زاوية في الدائرة الانتحابية رقم 03وهي تيارت مع منافسه بلعربي سي مصطفى ولد الحاج قدور وهو مزارع وصاحب أراضي ، حيث تحصل بعد الفرز غلام الله محمد على 1025 صوت ،وبلعربي على 480 صوت(بوهند ،2016 ، ص50) .

وشارك في الانتخابات الخاصة بالمجالس المالية سنة 1923م التي شملت 21 مندوب على مستوى العمالات الثلاثة ،فعمالة وهران قسمت إلى 03أقسام انتخابية ،كل قسم منها يضم 03 دوائر ،حيث فاز غلام الله محمد وكذلك فاز في سنة 1924م ، وفي انتخابات 14/13 ديسمبر 1925م " دائرة تيارت 04"، حيث تحصل على 1215م صوت من بين 1226 صوت ،وذلك دائما في انتخابات المجالس المالية وكذلك في سنة 1928م فاز غلام الله محمد بهذا المقعد ، وفاز كذلك في انتخابات 14 أكتوبر1934م الخاصة بالمجالس العامة حيث تحصل على 506 صوت ويليه "قانة ميلود" وهو معلم متقاعد تحصل على 41 صوت ، وهذا يدل على فوز النخب التقليدية (بوهند ،2016 ، ص58).

5 ـ قانون 24 سبتمبر1907م :

نص هذا القانون في فرنسا بفصل الدين عن الدولة وبموجبه تم صدور قانون (مرسوم 27 سبتمبر1907)م الذي يقضي بفصل الدين عن الدولة بالجزائر وبهذا عملت الإدارة الفرنسية على تشجيع نشر المسيحية في الجزائر(بوعزيز ،2009،ص 87) وكان هذا الأمر من أهم المسائل التي عملت جمعية العلماء المسلمين مواجهة الإدارة الإستعمارية من أجلها وأطال الصراع بينهما ، من أجل الفصل بقضية فصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية فهذه القضية نبذتها كل تيارات الحركة الوطنية في المؤتمر الإسلامي سنة 1936م ، في برنامج حركة أحباب البيان والحرية سنة 1944م (خيثر، 2007، ص264) حتى أن العلماء كانوا مهتمون بهذه القضية وأصدروا ثلاث مرات طلبوا من خلالها إعادة المساجد للمسلمين وإستعادة القضاء والأوقاف الإسلامية ، طالبوا بتطبيق قانون 12 ديسمبر 1905م وقرار 27 سبتمبر1907م الذين نصاعلى مبدأ فصل الدين في فرنسا(خيثر، 2007، ص264) وبهذا طالب العلماء باسم الشعب الجزائري المسلم تطبيق مبدأ فصل

الدين في الجزائر لكن موقف الإدارة الفرنسية الاستعمارية في هذه المسالة لم يتطور أبدا وبقي على حالة (خيثر، 2007، ص264).

لأن الإدارة الفرنسية كانت تسعى للقضاء على الدين الإسلامي باعتباره من المقومات الأساسية للشخصية الجزائرية وعلى رأي رابح تركي أن تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة الديني صدر بفرنسا سنة 1905 والمطبق في الجزائر لمقتضي مرسوم 1907 م على الدين اليهودي والدين المسيحي فقط ورفضت تطبيقه على الدين الإسلامي ومؤسساته كي يبق تحت سيطرتها المباشرة حتى تحول بين الجزائريين وبين النهوض بالمؤسسات الإسلامية على الوجه المطلوب(تركي ،1975، ص192) فهذه المؤسسات الدينية الإسلامية لم تسلم لا في عهد الجمهورية الثانية(1848 -1852) ولا في عهد الإمبراطور نابليون الثالث (1870 – 1852)م و بالطبع حتى في عهد الجمهورية الثالثة (1870 – 1930) م ، والتاريخ بين عكس ذلك وأثبت أن الإدارة الفرنسية لم تترك أي مجال لتنفس المسلمين بل لم ترفع يدها عن تلك المؤسسات الدينية على قول الدكتور محمد العربي الزبيري صارت تتفنن في إذلال المسلمين وإهانتهم إلى درجة أنها لم تعد تستحي من تشكيل الجمعيات الدينية وتعيين المشرفين عليها من بين المسحين والأميين(الزبيري ،1999، ص49) الذين أوكلت إليهم إدارة المساجد ومراقبته الزوايا الحرة ورجالها وألزمتهم بالتعاون من إدارة الشرطة الفرنسية ضد إخوانهم من الجزائريين (بوعزيز،2009 ،ص 53).

ـ تم إنشاء لجنة استشارية للشعائر الدينية الإسلامية في كل مقاطعة برئاسة شخص أوروبي وممثل من إدارة الشرطة الاستعمارية ، وفي 1933م صدر قرار بتأليف لجنة الهلال لمراقبة الأهلة ، وتحديد الأعياد الدينية ، و الإشراف على شؤون الحج ، كل أعضائها من المهاجرين والذين لا دين لهم سوى خدمة فرنسا، وتم التشديد على الأئمة والمفتين ،ومنع علماء الدين من تقديم الدروس في المساجد والوعظ والإرشاد ، وبقي الوضع على حاله حتى صدور دستور 20 سبتمبر 1947م (بوعزيز ،2009 ، ص 87).

6 ـ قانون الجمعيات 1901 م :

تأسست في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية عدة جمعيات وهذا على ضوء قانون الجمعيات ، لهذا استفاد الجزائريون من قانون 1901م الذي حدد شروط إنشاء وتأسيس الجمعيات لذا عملوا على نشر المدارس الحرة و النوادي الثقافية ، التي شكلت الأسس الأولى السياسية والفكرية لبداية الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نشر الوعي الثقافي والسياسي في أوساط الشباب الجزائري للتعريف بالقضية الوطنية ، لذلك كانت النوادي أحسن قضاء للاحتكاك بين الشباب من خلال الاجتماعات والدروس والمحاضرات التي تقام في المناسبات المتعددة والمناقشة القضايا الاجتماعية والسياسية والدينية (ولدأحمد ،2016 ، ص61).

خاتمة :

بعد الاطلاع غلى المقترح يظهر لنا سعي الشيخ غلام الله محمد على الوقوف على بعض الحقائق أهمها أن هذا الدين الإسلامي هو أساس المسلمين الجزائريين وهو من الثوابت والهوية الوطنية ، وأن إمام المسجد هو خليفة الله في الأرض ، وعليه يكون اختياره وفق شروط معينة واضحة وهذا المنصب يجب أن يناله الكفء من الناس أو الطلبة ، وأن المواسيم والأعياد الدينية الإسلامية يجب على الإدارة الفرنسية مراعاتها

واتخاذها عطلا للمسلمين الموظفين في الإدارة الفرنسية بأنواعها ، وفي المجمل على الدولة الفرنسية أن تهتم بالشعائر الدينية الإسلامية مثلها مثل الديانات الأخرى الموجودة عندها ، وأن تأخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار وتنظر فيه ، وعليه كان اقتراح الشيخ يسعى من ورائه تحقيق المكانة الحقيقية للمساجد ولموظفي القطاع الديني ككل مهما اختلفت مهامه ورتبهم وبهذا يكون للجزائريين نوعا جديدا في ممارستهم للشعائر الإسلامية .

وبالمقابل أن النخبة الوطنية الإصلاحية التي كانت تسعى في هذه الفترة كذلك لتحقيق مطالب الجزائريين وفق مبادئ وأسس الهوية الوطنية التي أساسها الدين الإسلامي واللغة العربية ، وجدت نفسها أمام قضية مهمة المتعلقة بالدين وهي مسألة لا يمكن السكوت عنها ، فقضية فصل الدين عن الدولة تعتبر في نظرها قضية جوهرية منذ 1907م أو قبلها 1905م ، لهذا لأرادت وفقها برنامجها الإصلاحي أن تجد لها حلا نهائيا كما هو موجود لدى الفرنسيين أنفسهم .

لهذا نجد في الكتابات المختلفة لدى الطرفين سواء الطرقيين أو الإصلاحيين (النخبة الإصلاحية التي تمثل أعلام جمعية العلماء المسلمين فيما بعد) ، تعبر عن الصراع الفكري والعقائدي مستعملة في ذلك كل الوسائل خاصة الصحف والجرائد والمجلات وحتى منابر المساجد التي تحتوي دروسها وخطبها ذلك الصراع الديني العقائدي ، هذا الصراع الذي اعتبره الكثير صراعا من أجل الوصول إلى مناصب معينة أو إرضاء أطراف معينة أو تحقيق أهداف تخدم مصالح الأمة الجزائرية حسب نظرة كل طرف ، في حين أن هذا الصراع كان من مصلحة الإدارة الفرنسية التي تسعى لتحقيق مشاريعها الاستعمارية في الجزائر .

المصادر والمراجع :

1- A . N .O.M. 2 U/7 D. ORAN..07/12/1902

2 ــ جريدة البلاغ ،(1930) ،ع154 .

3 ــ موسى تريعة ، (2018/1017) ، النخبة الإصلاحية ومواقفها من المشاريع الفرنسية في الجزائر 1919-1947م ، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، المدرسة العليا للأساتذة ، الجزائر .

4 ــ محمد مفلاح ، (2013) ، من تاريخ غليزان ، ط1، الثوري والسياسي والثقافي ، دار قرطبة للنشر والتوزيع .

5 ـ أبو القاسم سعدالله ،(1998) ، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج4 ،دارالغرب الإسلامي ،بيروت .

6 ـ بونقاب المختار، (2016) ، الطريقة الدرقاوية بالجزائر . الحضور والأثر ،ع 12/11 ، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة سيدي بلعباس .

7ـ خالد بوهند ،(2016) ، النخب الجزائرية والانتخابات في ضوء محاضر فرز الأصوات 1892 /1942 ، دار القدس العربي ، وهران.
8 ـ يحي بوعزيز ، (2009) ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1954/1830 ، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر .
9 ـ خيثر عبد النور ،(2007) ، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954 ، مشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر .
10 ـ رابح تركي، (1975) ، التعليم القومي والشخصية الوطنية الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر.
11 ـ محمد العربي الزبيري ، (1999) ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1 ، منشورات إتحاد الكتاب العرب .
12 ـ عبد القادر ولد أحمد ،(2017/ 2016)، الطرق الصوفية والإدارة الفرنسية في منطقة تلمسان 1954/1901 ، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس .